An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)

Volume 37 | Issue 9 Article 5

2023

Department of Modern Languages and Civilizations, Faculty of Humanities, University of Genoa, Italy

Mohamed Daoud
Department of Modern Languages and Civilizations, Faculty of Humanities, University of Genoa, Italy, ddaoud81@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b

Part of the Asian History Commons, and the Political History Commons

Recommended Citation

Daoud, Mohamed (2023) "Department of Modern Languages and Civilizations, Faculty of Humanities, University of Genoa, Italy," *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*: Vol. 37: Iss. 9, Article 5.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol37/iss9/5

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in An-Najah University Journal for Research - B (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 37(9)، 2023

إيران وشركة النفط الأنجلو – إيرانية (1950- 1954): دراسة وثائقية

Iran and the Anglo-Iranian Oil Company 1950-1954, a documentary study

محمد داود

Mohamed Daoud

قسم اللغات والحضارات الحديثة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة جنوه، إيطاليا

Department of Modern Languages and Civilizations, Faculty of Humanities, University of Genoa, Italy

الباحث المراسل: ddaoud81@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2021/12/3)، تاريخ القبول: (2022/11/21)
DOI: 10.35552/0247.37.9.2081

ملخص

يستعرض هذا البحث تاريخ شركة النفط الأنجلو- إيرانية في إيران منذ حصول دارسي على امتياز النفط عام 1903 ثم تأسيس شركة النفط الانجلو- إيرانية التي سيطرت على استخراج النفط وبيعه في إيران حتى عام 1950، وهو العام الذي شهد صعود التيار الوطني في ايران بزعامة محمد مصدق ودخوله في نزاع مع بريطانيا عقب قيامه بتأميم شركة النفط الانجلو-إيرانية، الامر الذي رأت فيه لندن تطوراً خطيراً مما دفعها الي عرض القضية على مجلس الأمن ومع تنامي حدة الصراع تدخلت الولايات المتحدة والبنك الدولي للضغط على مصدق للتراجع عن خطوة تأميم النفط، ومع فشل جميع المحاولات السياسية لإثناء مصدق عن قراره، لجأت كل من لندن وواشنطن لدعم المعارضة الإيرانية وعزل رئيس الوزراء الايراني في 19 أغسطس عام 1953، وموافقة رئيس الوزراء الجديد على قرار الغاء تأميم النفط عام 1954. واتبع الباحث هنا المنهج الوصفي التحليلي. كما اعتمد في هذه الدراسة على عدد من وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ووثائق البريطانية إلى جانب وثائق الأمم المتحدة والبنك الدولي.

الكلمات المفتاحية: إيران، امتياز، النفط، بريطانيا، محمد مصدق، الأمم المتحدة، البنك الدولي.

Abstract

This research reviews the history of the Anglo-Iranian Oil Company in Iran since Darcy obtained the oil concession in 1903 and then the establishment of the Anglo-Iranian Oil Company, which controlled the extraction and sale of oil in Iran until 1950, the year that witnessed the rise of the national trend in Iran Led by Mohamed Mosadegh, he entered into a conflict with Britain after he nationalized the Anglo-Iranian Oil Company, which London saw as a dangerous development, which prompted it to present the issue to the Security Council. Oil nationalization, and with the failure of all political attempts to dissuade Mosadegh from his decision, both London and Washington resorted to supporting the Iranian opposition and the dismissal of the Iranian prime minister on August 19, 1953, and the approval of the new prime minister on the decision to cancel the nationalization of oil in 1954. Here the researcher followed the descriptive analytical method. He also relied on a number of US State Department documents and British documents in this study, as well as documents of the United Nations and the World Bank.

Keywords: Iran, Concession, Oil, Britain, Mohamed Mosadegh, United Nations, World Bank.

امتياز شركة النفط الأنجلو – فارسية

تعود بدايات التنقيب عن البترول في إيران إلى بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر، عندما أسست شركة خاصة لهذا الغرض بموجب امتياز رويتر (Reuter) عام 1889 من قبل البنك الفارسي، وعلى الرغم من أن الشركة فشلت في العثور على حقول نفطية تجارية، إلا أن البريطانيين لم ييأسوا خاصة بعد أن تأكد لديهم وجود كميات كبيرة منه في الأجزاء الجنوبية والغربية من إيران (Sutton, 1955, p.13).

وجاءت المحاولة الثانية للتنقيب عن البترول عل يد المستثمر بريطاني "وليم نوكس دارسي" (William Knox Darcy) الذي نجح في 28 مارس عام 1901 في الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول، من مظفر الدين شاه ملك إيران (النجار، د.ت، ص208). ومنح بموجبه دارسي امتيازًا مطلقًا مدته ستون عامًا لاستخراج النفط من معظم أنحاء إيران (Issawi, 1971, p.317) بمساحة 1.295.000 كيلومتر مربع (Bullard,1958, p.396) وهي تمثل 78.6% من مساحة إيران (ترزيان، 1982، ص22). كما تعهدت الحكومة بمقتضى هذا الامتياز بإعفاء أراضي الشركة ومنتجاتها من الضرائب والرسوم، وأن تعفى الآلات، ومهمات

Daoud: Department of Modern Languages and Civilizations, Faculty of Huma

التنقيب والاستخراج، ومد أنابيب البترول من الرسوم الجمركية، ومقابل ذلك تحصل الحكومة على 16% من صافي الأرباح السنوية (عبده، 1983، ص154).

ومع اكتشاف أول بئر بترول تجاري في إيران عام 1908 (البراوي، 1968، ص163) كان على صاحب الامتياز المذكور أن يوفر مستلزمات الإنتاج و التسويق وغيرها من الأمور، غير أن ذلك كان أكبر من إمكانيات صاحب الامتياز (البكاء، 1995، ص35)، وعليه اقترحت وزارة البحرية البريطانية، وتحت إشرافها (خليل، 1980، ص41) تأسيس شركة متخصصة لهذا الغرض عام 1909 (Hurewitz, 1953, p.10) تكون حصة الحكومة البريطانية فيها 43.5% (البياتي، 1985، ص13)، وعرفت باسم شركة النفط الأنجلو – فارسية(Hurewitz, Op.cit, p.10)، التي قامت على الفور بمد أنابيب البترول في إيران بطول 145 ميلا(بروكس، 1957، ص39)، وأنشأت أول معمل لتكرير البترول في عبادان عام 1912 (البراوي، المرجع السابق، ص 149) بطاقة (2500) برميل يوميًا (عبد الحميد، 1959، ص468).

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وخشية بريطانيا من انقطاع موارد النفط عنها قررت الحكومة البريطانية زيادة سيطرتها على الشركة عن طريق شراء المزيد من الأسهم (Fresharaki, 1976, p.8) وبلغت حصتها في الشركة 52.55% (زكي، د.ت، ص 127، 126). وبذلك استطاعت الحكومة البريطانية توفير إمدادات وقود مضمونة لأسطولها في المحيط الهندي طوال فترة الحرب. وهكذا ازدادت أهمية النفط الإيراني لبريطانيا بعد أن أصبحت إيران في نهاية الحرب العالمية الأولى الدولة الرابعة في الإنتاج النفطي، والدولة الثانية من حيث التصدير، وعدت مصانع التكرير الإيرانية في عداد المصانع الأولى للتكرير في العالم (فهمي، 1973، ص34).

وعقب انتهاء الحرب تمكن رضا خان – رئيس الوزراء الإيراني – من الإطاحة بأسرة (ال قاجار)، ونصب نفسه شاه على البلاد (أحمد، 1985، ص162). ومنذ اليوم الأول له في الحكم سعي إلى النهوض بالبلاد وتطويرها، إلا أن رغبته هذه اصطدمت بسياسة شركة النفط الأنجلو-فارسية، وتهربها من الوفاء بالتزاماتها بقصد حرمان الحكومة الإيرانية من نصيبها في الأرباح، وإبقائها دائمًا في حالة من الضعف (عيسوي، د.ت، ص243). وهو ما دفع رضا خان إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الشركة انتهت بعقد اتفاق بين الطرفين في 28 يناير عام 1933 (بروكس، المرجع السابق، ص 23). نص على تقليص مساحة الامتياز إلى 100 ألف ميل مربع، انحصرت في المناطق الجنوبية الغربية من البلاد بالإضافة إلي عدم انخفاض مدفوعات الشركة الكلية السنوية للحكومة الإيرانية عن "211" مليون جنية إسترليني في العام وهو ما عدته الحكومة ورضا خان نصرًا كبيرًا (الزاوي، 2010، ص 103، 102) وشهدت السنوات التي أعقبت الاتفاقية الجديدة استقرارًا واضحًا في العلاقة بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الأنجلو – الإيرانية[1]

(1) أصدر رضا شاه قرارًا بتغيير اسم الدولة من فارس إلى إيران في 11 مارس عام 1935 وبذلك تغير اسم شركة النفط الأنجلو – الفارسية إلى شركة النفط الأنجلو – إيرانية .

Graham, R, Iran the Illusion of Power , NewYork , 1979, P 55.

Published by Arab Journals Platform, 2023

تمخض عنها زيادة مطردة في إنتاج النفط، واكتشاف العديد من الآبار الجديدة، ما أدى إزدياد الدخل الحكومي من عائدات النفط (هيكل، د.ت، ص34). إلا أن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وتنازل رضا خان عن الحكم لابنه قد شهدت العديد من المتغيرات سواء على الساحة الدولية أو الداخلية في إيران، والتي لعبت دورًا كبيرًا في العلاقة بين الحكومة الإيرانية، وشركة النفط الأنجلو – الإيرانية في السنوات التالية.

ومن أهم المتغيرات الدولية:

1. دخول الحلفاء إلى جنوب إيران لحماية الإمدادات العسكرية المرسلة إلى الإتحاد السوفيتي، مما جعل محمد رضا "الشاه الجديد" يدرك أهمية نفط إيران والخليج الفارسي (Stocking, 1971, p. 153).
2. تحقيق اليابان لبعض الانتصارات المتتالية في عام 1942 في منطقة الشرق الأقصى، وقطع المواصلات مع الولايات المتحدة، ومنع وصول إمدادات النفط إلى الحلفاء، في الوقت نفسه الذي منعت إيطاليا بريطانيا من إرسال النفط عن طريق البحر المتوسط، ما جعل إيران المزود الوحيد للنفط لقوات الحلفاء في الشرق (Nirumand, 1969, p. 35).
3. أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو عام 1943 هيئة احتياطات النفط The Petroleum Reserves Corporation للاستحواذ على المناطق النفطية خارج الولايات المتحدة والحصول على امتيازات نفطية جديدة (خليل، المرجع السابق، ص 343).
4. ظهور الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية كقوتين عظمتين، ورأت أمريكا في نفسها الوريث الشرعي للإمبراطورية البريطانية، الأمر الذي دفعها للدخول على خط الأزمات بين إيران وشركة النفط الإيرانية.

وأما المتغيرات الداخلية الإيرانية فتمثلت بالأتي:

- شهدت البلاد في ظل الشاه الجديد المزيد من الحريات السياسية وأجواء منفتحة يصعب السيطرة عليها، حيث كان النظام عاجزًا عن قمع الجماهير وفض التجمعات الدينية والسياسية التي كانت تقام علنًا والتي كانت توجه النقد العلني للحكومة والشاه (السبكي، د.ت، ص 182).
- إصدار محمد بهلوي في أول عهده العفو عن المسجونين السياسيين عام 1941، ما كان له أكبر الأثر في تكوين حزب توده الشيوعي، الذي تمكن في وقت قصير من اكتساب العديد من الأنصار من أعضاء النقابات العمالية وصغار موظفي الدولة والطلاب ورجال الفكر والنخب السياسية (السبكي، المرجع السابق، ص 182). وأصبح حزب تودة أداةً في يد الاتحاد السوفيتي للضغط على الحكومة الإيرانية في أي مفاوضات خاصة بالامتيازات النفطية (Foreign Office, 371/52713, 1946,p. 233)). وإلى جانب حزب توده برزت أيضًا أحزاب وتيارات وطنية متحررة من هيمنة القوى الأجنبية والمحلية الرسمية، وهي التي ساندت " محمد مصدق " - رئيس الوزراء الإيراني – فيما بعد .

- أدى التنافس بين شركات بترول الدول الثلاث (روسيا – أمريكا – بريطانيا) للحصول على امتيازات نفطية في إيران الى أحداث اضطرابات داخلية تمثلت في تغيير الحكومة عدة مرات، فضلاً عن قيام حزب توده بالاعتداءعلى المنشأت النفطية البريطانية، وتنظيم المظاهرات دعمًا لحقوق الاتحاد السوفيتي في إيران (Groseclose , 1947 , p. 233)، الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية برئاسة محمد سعيد إلى إصدار قرار في سبتمبر عام 1944 بتأجيل طلب منح الامتيازات النفطية لأي شركة أجنبية الى أن يتم جلاء الجيوش الأجنبية عن إيران (Gregory , 1959, p. 137)، إلا أن هذا لم يمنع من استمرار الضغوط على الحكومة الإيرانية عن الأمر الذي دفع محمد مصدق – أحد النواب ورئيس الوزراء فيما بعد - إلى اقتراح إصدار قانون يمنع دخول رئيس الوزراء أو أي مسئول حكومي في مفاوضات خاصة بامتيازات النفط مع ممثلي الحكومات أو الشركات الأجنبية دون موافقة مسبقة من البرلمان، وهو القانون الذي نال مواقفه البرلمان في ديسمبر عام 1944 (الزاوي، المرجع السابق، ص171).

وجدد الاتحاد السوفيتي في أغسطس عام 1947 مطالبه الخاصة بإعادة إجراء مفاوضات جديدة بشأن النفط (العاني، 1991، ص 274)، الا أن البرلمان عارض ذلك بشدة وأصدر قانوناً في أكتوبر عام 1947 نص على "أن تقوم إيران بالكشف عن مصادرها النفطية، واستغلالها برأسمالها الخاص، وإذا وجد أنه من الضروري استخدام خبراء أجانب ؛ فيتم استقدامهم من بلاد محايدة (Mansfield ,1980, p. 269). كما نص هذا القانون على "أن تدخل الحكومة الإيرانية في مفاوضات، وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لاستعادة كافة الحقوق التي سلبت من الشعب الإيراني، وخاصة ما يتعلق بامتيازات النفط في جنوب البلاد (الزاوي، المرجع السابق، ص200)، ورأى رئيس الحكومة الإيرانية عبد الحسين هزهير (Abdolhossein Hazhir) أن الفرصة مواتية للحصول على المزيد من المكاسب من شركة النفط الأنجلو-إيرانية فتقدم في سبتمبر من عام 1948 بمذكرة إلى شركة النفط يتهمها بعدم التزامها بتنفيذ الاتفاق المبرم بينهما في عام 1933، خاصة البندين المتعلقين بتوظيف العمالة الإيرانية، وتدني أرباح الحكومة مقارنة بأسعار النفط في ذلك الوقت (الزاوي، المرجع السابق، ص 208، 209).

ودخلت شركة النفط الأنجلو – إيرانية في مفاوضات جديدة مع الحكومة الإيرانية، مثلها في هذه المفاوضات وزير المالية عباس كلشايان في حين مثل الشركة "نيفيل كاس" (Neville Cass). (نفسه، ص210). وقد دارت المفاوضات حول ثلاث نقاط رئيسة تمثلت في: زيادة الضرائب، وتقليل عدد الموظفين الأجانب الذين يعملون في شركة النفط الأنجلو – إيرانية، بالإضافة إلى مناقشة أسعار المنتجات النفطية التي تباع في السوق المحلية (Gregory. Op.cit, p. 143)، ومن الجدير بالملاحظة هنا هو صلابة الموقف الإيراني، ورفضه للعديد من المقترحات التي تقدمت بها الشركة، ومنها زيادة ضرائب الحكومة السنوية (F.O, 371 / 82306 , 1950 . p. 2)

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 37 [2023], Iss. 9, Art. 5

وبعد جولات عديدة من التفاوض توصل الطرفان في 17 يوليو عام 1949 إلى إتفاقية جديدة عرفت ب "الإتفاقية التكميلية" Supplemental Agreement (سمبسون، 1976، ص174، 175)، تضمنت بنودآنصت على زيادة عائدات إيران من 4 إلى 6 شلنات عن كل طن من النفط الخام (كاتوزيان، 2014، ص117)، ودفع الشركة بتعديل جدول المدفوعات إلى إيران بدءًا من يناير عام 1948، والذى نتج عنه ارتفاع في صافي أرباح الحكومة بنحو 30% (Hurewitz, Op.cit , p. 35).

وعلى الرغم مما ذكر جوبهت الاتفاقية التكميلية بمعارضة شديدة في البرلمان الإيراني، ولا سيما من جانب محمد مصدق ورفاقه (البراوي، المرجع السابق، ص284) الذين نجحوا في منع إقرار البرلمان للإتفاقية، وتأجيل مناقشتها، وإقرارها لحين انعقاد البرلمان في دورة جديدة (كاتوزيان، المرجع السابق، ص118)، عقدت في فبراير عام 1950، وتم خلالها تشكيل لجنة برلمانية عرفت باسم "لجنة النفط " (Gregory , Op.cit, p. 144) برئاسة محمد مصدق، والتي ما لبثت أن رفضت الاتفاق التكميلي، غير أن رئيس الوزراء آنذاك على رزمارًا - الذي كان معروفًا بتأييده للغرب - أعلن تمسكه بالاتفاق التكميلي الأمر الذى آثار غضب أعضاء البرلمان (رمضان، 1984، ص214)، فتحول الموقف بين الطرفين إلى صراع مفتوح اتخذ فيه البرلمان الخطوة الأولى، عندما قرر إعادة مسألة النفط إلى لجنة النفط بالبرلمان.

إلا إنهما تراجعا بعد تحذيرهما من قبل الولايات المتحدة من مغبة الإقدام على مثل هذه الخطوة، والتي من شأنها زيادة عدد أعضاء الجبهة الوطنية والمعارضة، والتفاف الشعب حولهما، مما سيعطى للاتحاد السوفيتي الفرصة للتغلغل في إيران. لذا سعت واشنطن إلى التدخل في الأزمة بشكل مباشر عن طريق تقديم عدد من الاقتراحات تمثلت في ضرورة التنسيق. والاتفاق مع البريطانيين على السياسات المتبعة في إيران، و تقديم مساعدات اقتصادية فورية لإيران من أجل تهدئة الرأي العام Foreign Relations of The United States (F.R.U.S), (Document_2, 1951 , p. 5-6).

أخذت الأمور منحىَ خطيراَ خاصة في إعقاب إلقاء رئيس الوزراء خطابه أمام البرلمان في 3 مارس عام 1951، وأكد فيه على معارضته الشديدة لفكرة تأميم النفط التي كانت قد طرحت من قبل الجبهة الوطنية، وهو الأمر الذي زاد الاحتقان بين الطرفين "الحكومة والمعارضة" مما دفع الجماهير إلى الخروج في تظاهرات تأييدًا لـ "محمد مصدق" والجبهة الوطنية.

ومع تدهور الأوضاع بشكل متسارع بادر ممثل شركة النفط الأنجلو – إيرانية إلى تقديم عرض جديد لرئيس الوزراء يقترح فيه مناصفةً الأرباح كحل مناسب لإنهاء الأزمة، إلا أن هذا العرض جاء متأخرًا، فقبل أن يتمكن رزمارا من مناقشة العرض المقدم له مع أعضاء البرلمان الإيراني تم اغتياله في 7 مارس عام 1951.

وفي اليوم التالي أصدرت لجنة النفط قرار بالإجماع يقضي بتأميم الصناعة النفطية في جميع أنحاء البلاد (Lenczowski, 1980, p. 192)، وهو القرار الذي صادق عليه البرلمان في جلسته المنعقدة بتاريخ 14 مارس عام 1951، وعلى أثر ذلك وضعت لجنة النفط في 26 مارس قانون

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol37/iss9/5

يقضي بوقف أنشطة شركة النفط الأنجلو- إيرانية و تنفيذ قرار تأميم النفط، وسحب يد شركة النفط الأنجلو – إيرانية من البلاد(Razwy, 1953, p. 5).

ويبدو أن أسباب اتخاذ قرار تأميم النفط بهذه السرعة يرجع للعديد من الأسباب، وفي مقدمتها تدهور الأوضاع الاقتصادية في إيران، وتأخر الولايات المتحدة في التصديق على المساعدات الاقتصادية لها بالإضافة إلى مماطلة الشركة الأنجلو- إيرانية في تسوية المشكلات العالقة مع الحكومة الإيرانية خاصة تلك المتعلقة بتوزيع العوائد المادية بشكل منصف، الأمر الذى ألهب المشاعر الوطنية ودفع الجماهير لتأييد الجبهة الوطنية لتطهير البلاد من الفساد.

وكان قرار تأميم النفط مفاجأة كبيرة للحكومة البريطانية أصابتها بصدمة شديدة؛ حيث إن مثل هذا القرار يعني خسارتها أكبر أصولها في الخارج، مما سيؤثر سلبًا على ميزان مدفوعاتها - حيث كان النفط الإيراني مصدرًا رئيسيًا للدولار، الذي يشكل غطاءً ماليًا لها يساعدها في التغلب على الأزمات التي ظهرت على اقتصاد ما بعد الحرب، فضلا عن انخفاض قيمة الجنية الجنية الإسترليني في عام 1949 (Foreign Office, 371/82377, 1950). وهو ما دفع بريطانيا في 15 مارس إلى إرسال مذكرة احتجاج إلى الحكومة الإيرانية على قرار البرلمان الإيراني بتأميم صناعة النفط مشيرة إلى أن العقد لا يمكن إلغاءه قانونيًا، حتى عام 1993 F.R.U.S, Op.cit, Document 5, 1951 , p. 10)، و أكدت الحكومة البريطانية أنه لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين إزاء ما يهدد شركة النفط الأنجلو – إيرانية وطالبت لندن البرلمان الإيراني بالعدول عن موقفه(Shwadran, 1984 , p. 107).

ومع تطور الأزمة بشكل سريع وتزايد التوتر بين الطرفين وإرسال بريطانيا قطعاً من أسطولها إلى ميناء عبادان **(**Azimi, 1989, p. 250**)**. رأت إدارة الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) التدخل والسعي لاحتواء الموقف، مدفوعة بالحفاظ على إمداد الغرب بالنفط، والقلق الشديد من تزايد النفوذ الشيوعي في الشرق الأوس (Marsh, 1998, p.3)، فاقترحت الأولى على لندن خارطة طريق للخروج من الأزمة تمثلت في أن يتقدم السفير البريطاني في طهران بعدد من المقترحات لرئيس الوزراء الإيراني – حسين علاء – والذى تمثل في النقاط الأتية:

1. العمل على إعادة النظر بتشريعات المجلس المتعلقة بالتأميم، مع التأكيد على أهمية صناعة النفط لكل من الطرفين، والحاجة إلى إعداد ترتيبات جديدة مقبولة لهما، والتي من شأنها أن تسمح باستمرار عمل الشركة في إيران.
2. التأكيد على سلامة استقرار إيران ورفاهية شعبها.
3. إنشاء شركة جديدة مسجلة في إيران وتمثيل الإيرانيين في مجلس إدارتها، كما سيتم تقاسم أرباحها بالتساوي، بالإضافة إلى تأسيس شركة إيرانية أخرى يملكها ويديرها إيرانيون تقوم بتوزيع المنتجات البترولية داخل إيران (F.R.U.S, Document 12, 1951, p. 31) .

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 37 [2023], Iss. 9, Art. 5

ويرجع البحث الهدف من وراء تدخل الولايات المتحدة على خط الأزمة خوفها الشديد من تطبيق البرلمان الإيراني لقرار التأميم، مما سيخلق حالة جديدة في الشرق الأوسط، وقد تسعي بعض دول المنطقة حديثة العهد بالنفط إلى السير على خطى إيران، في سيضر بمصالح الولايات المتحدة والغرب بأكمله.

وأمام تصلب البرلمان الإيراني في موقفه، ورفضه التام عن التراجع عن قراره، ومع تزايد الضغوط الداخلية والخارجية، اضطر رئيس الوزراء حسين علاء إلى تقديم استقالته للشاة في 27 أبريل ليفتح الطريق أمام محمد مصدق لتولي رئاسة الوزراء (Lenczowski , Op.cit, p. 193) في 28 أبريل الذي قدم بعد ثلاثة أيام من تسلمه السلطة قانون تأميم النفط إلى البرلمان الذي وافق عليه، وصدق عليه الشاه تحت وطأة الضغط الشعبي (Gregory, Op.cit, p. 145)، وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ علاقة إيران مع شركة النفط الأنجلو – إيرانية والقوى الغربية.

مصدق وبعثة هاريمان

تمكن محمد مصدق في الأول من مايو عام 1951 من تشكيل حكومته على الرغم من عدم ترحيب الشاه، في حين رأت القوى الغربية (بريطانيا والولايات المتحدة) في مصدق فرصة كبيرة لتحقيق مصالحهما حيث إنه الوحيد الذى يحظى بثقة البرلمان، وإن أي برنامج سيتم الاتفاق معه عليه سيحظى بفرصة كبيرة لقبوله في الشارع الإيراني وتصديق البرلمان (F.R.U.S, Op.cit Document 18, 1951, p. 46)، لذا أرسلت بريطانيا مذكرة إلى محمد مصدق معربه فيها عن أملها في أن يتم حل النزاع مع شركة النفط الأنجلو – إيرانية عن طريق التفاوض، وأكدت استعدادها لإرسال بعثة إلى طهران بخصوص هذا الشأن وهو الأمر الذى رفضه مصدق (Ibid, Document 21, 1951, p. 54)، مما دفع بريطانيا إلى التلويح بالتدخل العسكري للسيطرة على أبار النفط. الأمر الذي أزعج الولايات المتحدة، ودفعها إلى التدخل لإقناع بريطانيا بضرورة التخلي عن الحل العسكري، الذي من شأنه أن يفتح الباب أمام الاتحاد السوفيتي للتدخل في الشأن الإيراني، وهو الأمر الذي رأت فيه أمريكا تهديدًا مباشرًا ليس لإيران فحسب بل ولمنطقة الشرق الأوسط بأكملها (Ibid , Document 22 , 1951 , p. 54 – 55).

وأمام الضغوط الأمريكية وافق محمد مصدق على استقبال البعثة البريطانية برئاسة ان. ر. سيدون (N. R. Sidon) - الممثل الرئيسي للشركة، والتي عقدت في الفترة من 11 – 17 مايو سلسلة من الاجتماعات مع الوفد الإيراني برئاسة وزير المالية "فارستى" (Farsty والتي دارت في أجواء غير ودية نتيجة تمسك الجانب الإيراني بضرورة الاعتراف بقرار التأميم مما أدي إلى فشل المفاوضات (Ibid, Document 29, 1951, p. 65- 66).

أخذت العلاقات بين الحكومة الإيرانية من جهة والحكومة البريطانية وشركة النفط الأنجلو – إيرانية من جهة أخرى تزداد تعقيدًا، خاصة مع قيام لندن بفرض عقوبات اقتصادية على إيران، وحظر بيع النفط الإيراني (Marsh, Op.cit, p. 9)، إضافة إلى تشجيع شركة النفط الموظفين على ترك خدماتهم والتهديد بتقديم استقالات جماعية، ما دفع الحكومة الإيرانية إلى طرح مشروع قانون (مكافحة التخريب) في البرلمان للمصادقة عليه، والذى يقضى بالحكم بالسجن من 6 شهور

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol37/iss9/5

إلى المؤبد أو الإعدام لكل من يساهم في توقف العمل في استخراج النفط، إلا أن الحكومة ما لبثت أن تراجعت وسحبت هذا القانون في 28 يونيو أمام الضغوط الأمريكية Op.cit, Document (F.R.U.S, 35, 1951 , p. 81)، وفي محاولة من جانب الرئيس الأمريكي ترومان لتخفيف حدة الأزمة اقترح إرسال افريل هاريمان (Avril Harriman) – المساعد الخاص له – كمبعوث رسمي لإيران لإجراء مفاوضات غير مباشرة بين طهران ولندن (Razwy , Op.cit , p. 7).

ووصلت بعثة "هاريمان" إلى طهران في 15 يوليو وعقدت أوّل اجتماعاتها مع الجانب الإيراني في 17 يوليو، والتي أكد فيها "محمد مصدق" للمبعوث الأمريكي إنه ما من سبيل للخروج من هذه الأزمة إلا عن طريق التوصل إلى صيغة تسوية تتوافق مع قانون النقاط التسع (قانون التأميم)، وهو ما يعني اعتراف بريطانيا بالتأميم، فرفض المبعوث الأمريكي مؤكدًا على إن استمرار الخلاف بين الطرفين قد يترتب عليه نتائج كارثية مما سينعكس سلبًا على الاقتصاد الإيراني، وسيزيد من تنامى النفوذ الشيوعي في البلاد، مما لصالح الاتحاد السوفيتي (F.R.U.S, Document 42 , 1951 , p. 94). وأقترح "هاريمان" على محمد مصدق في المقابل عقد لقاء مباشر بينه وبين المسئولين البريطانيين لبحث أزمة شركة النفط، على أن يتم هذا اللقاء دون قيود مسبقة (F.R.U.S ,Op.cit, Document 46, 1951 ,p. 100-101).

أسهمت الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت ترزح إيران تحتها بالإضافة إلى الضغوط البريطانية والأمريكية في تغيير موقف رئيس الوزراء الإيراني و"لجنة النفط"، وقبول التفاوض مع الجانب البريطاني دون شروط مسبقة (Ibid , Document 52 , 1951 , p. 109).

على الرغم من التنازلات التي قدمتها طهران، إلا أن لندن أصرت أن يسمح لشركة النفط الأنجلو - إيرانية باستئناف عملياتها بالكامل (إظهارًا لحسن النية) قبل البدء في أي مفاوضات، وهو ما رفضة رئيس الوزراء الإيراني ولجنة النفط، إذ أن هذا يعنى عمليًا الاعتراف بقرار محكمة العدل الدولية (Ibid, Document 56, 1951, p. 118)، الأمر الذى كان ينذر بتعقد الموقف من جديد، مما دفع "هاريمان" إلى الذهاب إلى لندن لإقناع المسؤولين البريطانيين بعدم فرض شروط قبل الدخول في المباحثات، وإن إضاعة هذه الفرصة سيترتب عليها آثار خطيرة لكلا الجانبين (Ibid, Document 59 , 1951 , p. 121).

وصلت البعثة البريطانية إلى طهران في 4 أغسطس عام 1951، مكونة من ريتشارد ستوكس (Richard Stokes) واللورد بريفى سل (Privy Seal) كممثلين عن وزارة الخارجية ووزارة الوقود والطاقة، أ. ه. كينجتون (A. H. Kington) مدير شركة النفط الأنجلو– إيرانية، وأربعة مسؤولين آخرين. في حين ترأس الوفد الإيراني على فراستا "وزير المالية"، ووكيل وزارة المالية (حسيبي) و(سنجابي) وزير التربية والتعليم وأربعة أعضاء آخرين من لجنة النفط البرلمانية. (Ibid, Document 65 , p 128)

واستهلت بعثة "ستوكس" نشاطها بعمل جولة في منطقة عبادان في 7 أغسطس من أجل الحصول على معلومات مباشرة عن الوضع هناك (Ibid, Document 66, 1951, p. 131). ثم بدأت الجولة الأولى من المفاوضات بين الجانبين في 12 أغسطس بطرح "ستوكس" مطالب

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 37 [2023], Iss. 9, Art. 5

عامة غير محددة، سعى إلى دفع الإيرانيين إلى قبولها مثل ضرورة اعتراف الحكومة الإيرانية بأنها لا تستطيع تشغيل صناعتها النفطية دون مساعدة البريطانيين، وأن بريطانيا وإيران يجب أن يكون بينهما (شراكة) في تشغيل صناعة النفط، كما أكد "ستوكس" على أن طاقم التشغيل البريطاني سيستمر فقط إذا تم توظيفه من قبل الشركة الأنجلو – إيرانية، وطالب بإبعاد هيئة النفط الإدارية الإيرانية من عبادان، وهي المطالب التي رفضها رئيس الوزراء ولجنة النفط الإيرانية (Ibid, Document 68, 1951, p. 134).

وأمام صلابه الموقف الإيراني سعى "هاريمان" إلى عقد مفاوضات غير رسمية بين الطرفين في محاولة لتبادل وجهات النظر بخصوص الاقتراح البريطاني، ومن جديد رفض الإيرانيون المقترحات البريطانية، وأكدوا للمبعوث الأمريكي أن هذه المقترحات ما هي إلا تكريس لسيطرة شركة النفط الأنجلو – إيرانية على عمليات استخراج النفط وبيعه، وهو ما يعد عمليًا احتكارًا لصادرات إيران النفطية، كما أن مبدأ تقسيم الأرباح بنسبة 50-50 غير عادل، خاصة إذا اقترن هذا بدفع طهران للتعويضات عن المنشأت التي أممتها حكومتها (Ibid, Document 72, 1951, p. 140-141). توقفت المفاوضات بين الإيرانيين والبريطانيين دون التوصل إلى نتيجة تذكر، وعاد "ستوكس" إلى لندن في 23 أغسطس، ووعد بالعودة إلى طهران عندما تكون الحكومة الإيرانية مستعدة للتفاوض حول المطالب البريطانية(F.R.U.S, Op.cit, Document 76, 1951, p. 148) .

الأمم المتحدة والنزاع بين إيران وشركة النفط الأنجلو - إيرانية

اتخذت العلاقات بين طهران من جانب وشركة النفط الأنجلو – إيرانية ولندن من جانب أخر في التدهور، وأخذ منحنى الأزمة في تصاعد، ويرجع ذلك إلى:

1. تعليق الولايات المتحدة لقرض كان قد سبق وأن وافقت عليه لإيران معللة ذلك، أنه بفشل طهران في التوصل لاتفاق مع شركة النفط فإنه لا يمكنها توفير مصادر تمويل كافية لسداد الأقساط المستحقة شهرياً. لذا تم تعليق القرض لحين تتمكن طهران من تقديم خطط توضح كيفية توفير المخصصات المالية اللازمة لسداد القرض (Op.cit, Document 85, 1951, p. 161).
2. تدهور الأوضاع السياسية الداخلية في إيران بشكل كبير، ما ساهم في تعميق الهوة بين القوميين من أنصار "محمد مصدق" من جانب، والشاة وعدد من المسئولين الإيرانيين الموالين للغرب من جانب آخر؛ حيث نجحت المملكة المتحدة في تحويل الصراع بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط إلى صراع بقاء بين "محمد شاه" وحكومة مصدق، عندما بعث السفير البريطاني في طهران برسالة إلى الشاه يقول فيها: (يجب أن يدرك الشاه أن الوضع السياسي الذى نشأ الآن هو وحده من يستطيع تصحيحه، وأنه إذا لم يتصرف الآن فقد يكون الوضع خارجًا عن سيطرتنا، ولا يمكن إصلاحه). وهى الرسالة التي رأى فيها الشاه دعمًا، وإنذارًا له إذا ما كان يريد الحفاظ على عرشه، فعقد لقاءات مع شخصيات سياسية معارضة لرئيس الوزراء، وعلى رأسهم "سيد ضياء" الذى نصح الشاه بأن الوقت قد حان

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol37/iss9/5

لاستبدال "مصدق"، وأعلن صراحةً أنه يقدم الدعم لأي شخص يمكن تسميته خلفًا لـ "محمد مصدق"(Ibid, Document 93, 1951, p.174-175).

رأى رئيس الوزراء في كل من موقف واشنطن، والشاة الإيراني تدخلًا خطيرًا يستوجب الرد عليه بشكل حاسم، وهو ما دفع الحكومة الإيرانية في 25 سبتمبر إلى التصريح بأنها قررت إرسال إنذار يمنح الموظفين البريطانيين المتبقين في عبادان أسبوعًا واحدًا لمغادرة البلاد (Ibid, Document 89, 1951, p. 167 – 168). الأمر الذى آثار غضب كل من شركة النفط الأنجلو– إيرانية والحكومة البريطانية، ورأت فيه الأخيرة تهديدًا مباشرًا لهيبتها في الشرق الأوسط، ويمثل سابقة خطيرة للنفوذ الغربي في المنطقة. وهو ما دفعها الى تدويل القضية (Ibid, Document 92, p.173)، وإحالة النزاع إلى مجلس الأمن - للأمم المتحدة - في 28 سبتمبر، من أجل إصدار قرار يلزم إيران بتطبيق القرارات المؤقتة لمحكمة العدل الدولية (Year Book of the United Nations, 1951, p. 810).

أثارت الخطوة التي إتخذتها بريطانيا دون التشاور مع الولايات المتحدة انزعاج هذه الاخيرة بشدة، والتي رأت فيه قرار غير مدروس لعدة أسباب:

1. أن أي قرار سوف تتبناه الأمم المتحدة وسيكون موجه للسياسة الداخلية الإيرانية لن يفعل شيئًا سوى تقوية موقف إيران (Op.cit, Document 101, 1951, p. 193-194).
2. طرح الموضوع في مجلس الأمن سيتطلب من الإيرانيين التعبير عن موقفهم من الخلاف علنًا مما قد يكسب تعاطف دول أخرى، كما سيزيد من تشدد موقفهم تجاه المملكة المتحدة.
3. أن هذا سيعطى الفرصة للاتحاد السوفيتي للتدخل بشكل مباشر في الشئون الإيرانية.

وبالرغم من عدم تأييد واشنطن للخطوة التي أقدمت عليها لندن، إلا أنها أيدت طرح مشروع القرار الخاص بمناقشة أزمة النفط في مجلس الأمن، بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات[2] التي ترضى لندن، وفى نفس الوقت تحافظ على بقاء باب المفاوضات مفتوحًا مع مصدق. (Ibid, Document 105, 1951, p.204).

اتجه رئيس الوزراء الإيراني إلى نيويورك في 8 أكتوبر على رأس وفد ضم "اليار صالح" رئيس لجنة النفط، و "كريم سنجابى" وزير التربية والتعليم وجواد بوشيرى وزير الطرق لحضور اجتماع مجلس الأمن في 11 أكتوبر(Ibid, Document 108, 1951, p. 212)، فانتهزت الولايات المتحدة فرصة تواجد رئيس الوزراء الإيراني على أراضيها، وسعت إلى إجراء مباحثات معه في 9 أكتوبر، لحثه على الدخول في مفاوضات مع البريطانيين، وتبنت واشنطن من جديد سياسة المنح المالية ؛ حيث ذكر جورج ماكغى (George McGhee) – مساعد وزير الخارجية

(2) نص مشروع القرار رقم (2358) على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن وفقًا لمبادئ التدابير المؤقتة التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية أو بدلًا من ذلك الترتيبات المتفق عليها بشكل متبادل والتي تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. Year Book of the United Nation, 1951, New York , P 810.

Published by Arab Journals Platform, 2023

الأمريكي – "محمد مصدق" بالأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعانى منها بلاده، وبخاصة عجز الموازنة الذي البالغ من 300- 400 مليون تومان (بلغت ميزانية إيران في هذا العام مليار تومان)، وهو ما يخلق وضعًا خطيرًا للغاية، ويمثل تهديدًا لاستقلال إيران.

وأضاف "ماكغى": (أنه مثل مؤخرًا أمام ثلاث لجان في الكونجرس للدفاع عن مشروع منحة لإيران قدرها 25 مليون دولار بغرض مساعدة الاقتصاد الإيراني، وخاصة الجانب الزراعي. ومع أنه لم يستطع الحصول على وعد بالموافقة عليها، إلا أن الدلائل تشير إلى إمكانية ذلك).

وأكد "ماكغى" لـ "محمد مصدق" أن هذه المنحة سيكون لها تأثير مزدوج، حيث أنها ستمنح العملة الإيرانية المحلية الدعم اللازم مما يؤهل إيران للحصول على قرض من بنك التصدير والاستيراد الذي سبق أن فشلت في الحصول عليه (Ibid, Document 109, 1951, p. 214 -215).

أتت السياسة الجديدة ثمارها حيث تمكن "ماكغى" من إقناع رئيس الوزراء الإيراني بعقد إتفاق مبدئي معه ينص على:

1. يتألف مجلس إدارة الشركة الوطنية الإيرانية من ثلاثة إيرانيين وأربعة محايدين (Op.cit, Document 115, 1951, p. 233).
2. من أجل الحصول على الفنيين المطلوبين، والوصول إلى التكنولوجيا، ستدخل شركة النفط الوطنية الإيرانية في ترتيب تعاقدي مع شركة هولندية حيث يكون للفنيين عقوداً فردية مع شركة النفط الوطنية الإيرانية.
3. يتم تحديد مدة عقد شراء النفط الخام بعشر سنوات على الأقل، كما اقترح رئيس الوزراء الإيراني السعر المبدئي للبرميل ب 1.75 دولار، ويتغير كل عام وفقًا للتغيرات في أسعار البترول العالمية.
4. سيكون هناك مدير فني من جنسية محايدة مع سلطة تنفيذية على عمليات الشركة، تحت إشراف مجلس إدارة شركة النفط الوطنية الإيرانية، سيتم اختياره من قبل مجلس الإدارة من جنسية تحددها الحكومة الإيرانية، واتفق الطرفان الأمريكي والإيراني علي تأجيل عرض هذه المقترحات على لندن لحين انتهاء الانتخابات، وتشكيل رئيس الوزراء الجديد لحكومته (Ibid, Document 115 p. 234). كما اتفق الطرفان على تأجيل جلسة مجلس الأمن المزمع عقدها في 11 أكتوبر إلى 15 من الشهر نفسه (Ibid, Document 109, 1951, p. 215).

بدأت مناقشة قضية النفط الأنجلو – إيرانية أمام مجلس الأمن في التاريخ المذكور، بإلقاء مصدق لكلمته التي استعرض فيها التجربة الإيرانية مع شركة النفط الأنجلو– إيرانية، ونفى اختصاص محكمة العدل الدولية، وصرح بأن إيران مستعدة لإعادة فتح مفاوضات مع الجانب البريطاني، وأكد على أن لجوء بريطانيا لمحكمة العدل الدولية غير مقبول؛ لأنه غير مختص بفض

النزاع بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط (Year Book of the United Nation, Op.cit, p. 815)، ومن الجدير بالذكر هنا أن الولايات المتحدة سعت بكل قوتها إلى منع المجلس من إتخاذ أي قرار، وفى أحسن الأحوال أن يتخذ قراراً غير ملزم بناء على توصيات مساعد وزير الخارجية الأمريكي"ماكغى" من أجل كسب ثقة الدكتور مصدق. وتقوية موقفة، خاصة في الداخل الإيراني، مما يسمح بتمرير البنود التي توصل إليها "ماكغى" مع "مصدق" (F.R.U.S, Op.cit, Document 115, 1951, p. 235).

تقدم المندوب الفرنسي في مجلس الأمن – بناءاً على طلب ماكغي- بأقتراح فى 19 أكتوبر يدعو فيه إلى تأجيل المناقشات حتى تقرر محكمة العدل الدولية (Ibid, Document 187, 1952, p. 414). في صلاحيتها النظر في هذا النزاع من عدمه (Year Book of The United Nation, Op.cit, p. 817).

عقد دين أتشيسون (Dean Acheson) وزير الخارجية الأمريكي أولى مباحثاته مع الجانب البريطاني برئاسة أنتونى إيدن (Anthony Eden) – وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية – في 3 نوفمبر، وفى هذا الاجتماع تم طرح النقاط التي تم الإتفاق عليها مبدئيًا بين كل من "ماكغى" و "مصدق". وعلى الرغم من عدم قبول أو رفض"إيدن" للاتفاق المبدئي إلا أنه رأى ضرورة التركيز في المفاوضات مع الإيرانيين على نقطتين أساسيتين هما: تأميم شركة النفط الأنجلو - إيرانية وسعر البيع؛ حيث أنه كان يرى أن أي تغيير في هذين الأمرين قد يكون له انعكاساته الخطيرة على ترتيبات النفط في الشرق الأوسط برمتها، واقترح "إيدن" أن يعود مصدق إلى إيران بدون عقد أي اتفاق، لأن هذا من شأنه أن يخلق المزيد من الضغوط عليه، مما سيجعله يقدم المزيد من التنازلات (F.R.U.S , Op.cit, Document 120, 1951, p. 257-258)

البنك الدولي وأزمة النفط

مع نهاية شهر أكتوبر عام 1951 انتقلت قضية شركة النفط الأنجلو– إيرانية إلى مرحلة جديدة من الصراع في المنظمات الدولية ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل تمثلت في:

– قررت محكمة العدل الدولية، بأغلبية الأصوات، أنه ليس لديها اختصاص في القضية التي تقدمت بها بريطانيا ضد إيران، استندت في ذلك إلى أن العقد المبرم كان مجرد عقد امتياز بين حكومة إيران وشركة أجنبية، وأن المملكة المتحدة ليست طرفًا في هذا العقد. وأعلنت المحكمة في حكمها أن الحكم الذى أصدرته في 5 يوليو عام 1951 لم بعد نافذ المفعول وعدم أحقية عرض القضية على مجلس الأمن Year Book of the United Nation, Op.cit, 1952, p. 761-762)

– أدى رفض بريطانيا للمقترحات الأمريكية – الإيرانية المقدمة لها من أجل العودة إلى التفاوض، وبالتالي إلى إعادة العمل إلى آبار البترول الإيرانية إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في إيران، حتى أن الحكومة الإيرانية أصبحت مهددة بالعجز عن دفع رواتب القوات المسلحة والشرطة والموظفين المدنيين (F.R.U.S, Document 123, 1951, p. 264).

- يمثل نفط إيران عامل حيوياً في ميزان مدفوعات بريطانيا، وأن خسارته من شأنه أضعاف الجنية الإسترليني والتأثير سلبياً على جهود إعادة التسلح البريطاني، وهو ما آثار قلق الولايات المتحدة حيث أنها ستجد نفسها مضطرة لتعويض خسائر سعر الصرف البريطانية، وفى الوقت نفسه ستقوم بضخ الأموال إلى إيران لتعويض خسارة عائدات النفط (Ibid, Document 122, 1951, p. 261).
- أدت مشكلة النفط بين كل من طهران وشركة النفط الانجلو- إيرانية إلى إلغاء حصة لندن من النفط الإيراني، وإنه إذا ما تم التهاون في هذا الأمر فإن مكانة بريطانيا ستضعف في العالم كله، ولاسيما الشرق الأوسط، ولا يمكن فصل الأحداث في إيران عن تطورات الأوضاع في مصر.
- ساعد تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى تنامى التيار الشيوعي في إيران مما كان يهدد بوقوعها في فلك الاتحاد السوفيتي، وإذا ما حدث هذا فإن موسكو ستجعل من ايران قاعدة انطلاق للهيمنة على الشرق الأوسط بأكمله .(Ibid, Document 123, 1951, p. 263)

ويعد فشل مساعي الولايات المتحدة في التقريب بين طهران ولندن، تقدم سفير باكستان في واشنطن في 10 نوفمبر عام 1951 باقتراح يقضى بأن يقوم البنك الدولي (Staples, 2002, p. 2) بالمساعدة في تسوية الخلاف النفطي (Ghasimi, 2011, p. 3)، الأمر الذى رحبت به جميع الأطراف، مما دفع روبرت غارنر (Robert Garner) – نائب رئيس البنك الدولي – التقدم باقتراح مبدئي في 14 نوفمبر يتضمن -(United Nations, Reports No. 338, 1953,p. 3-4)، إنشاء إدارة مؤقتة، تقوم ولفترة زمنية قصيرة تتراوح من سنة إلى سنتين بالإشراف على استخراج وبيع النفط، كما ستكون هذه الإدارة مسؤولة أمام البنك الدولي (Ghasimi , Op .cit ., p. 4)، كما تضمن هذا الاتفاق تقسيم عائدات بيع النفط بين البريطانيين والإيرانيين، على أن يأخذ البنك الدولي ثلث هذه العائدات لحين التوصل إلى تسوية نهائية. وذلك بهدف خلق جو يسمح بالمضي قدمًا في المفاوضات بين طهران ولندن (International Bank, Document No.285, 1952 , p. 3)، كما أكد ممثلو البنك أن جميع الأشخاص الذين يعملون في مجال النفط في إيران سيعملون كموظفين دوليين بغض النظر عن جنسيتهم (United Nations Reports No. 338, 1953, p. 4).

وشرع البنك الدولي في الأسابيع التالية بدراسة جذور النزاع القائم بين إيران، وشركة النفط الأنجلو- إيرانية، وظروف صناعة النفط في الشرق الأوسط بشكل خاص، وفى سبيل ذلك استعان بعدد من المستشارين الأمريكيين مثل توركيلد ريبر (Torkild Rieber) رئيس شركة باربير أويل (Barber Oil) (International Bank, Document No.285, 1952, p. 4).

وصلت البعثة الأولى للبنك الدولي إلى طهران في أوائل يناير عام 1952 مكونة من توركيلد ريبر وهيكتور برودهوم (Hector Prudhomme) – مسئول القروض بالبنك الدولي – من أجل تفقد حالة المنشأت الصناعية النفطية، والتأكد من مدى صلاحيتها للعمل (United Nations, Reports No. 338, 1953, p. 3)، وبالرغم من حيادية البنك الدولي من الناحية النظرية إلا

أن أعضاء بعثة البنك قاموا بتسليم السفير الأمريكي في طهران "هندرسون" نسخة من التقرير الذى سيقدم إلى البنك والتوصيات المقترحة وأهمها:

1. تسويتة مشكلة التعويضات.
2. من أجل السلام العالمي، يجب بذل كل جهد من أجل إنقاذ إيران من الفوضى الاقتصادية والسياسية، وهذا يستدعى استئناف عمليات استخراج النفط وبيعه.
3. يجب أن تتعاون شركات النفط الكبرى، ولا سيما شركة النفط الأنجلو – إيرانية لاستيعاب الصادرات الإيرانية (F.R.U.S, Op.cit, Document 144, 1952, p. 322).

بناء على تقرير بعثة البنك شرعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في عقد سلسلة من الاجتماعات شارك فيها رئيس الوزراء البريطاني تشرشل (Winston Churchill) ووزير الخارجية أنطوني إيدن إلى جانب مسئولين آخرين في الحكومة البريطانية مع نظرائهم الأمريكيين في الفترة من 5 – 18 يناير عام 1952 F.R.U.S ,Op.cit, Document 140, 1952, p. (305) أعقبها سلسلة أخرى من الاجتماعات مع المسئولين في البنك الدولي استمرت حتى 16 فبراير لإعداد الخطط الازمة لإنهاء أزمة النفط هذه والتي تمثلت بنودها في:

1. إن البنك الدولي يعمل كوسيط محايد وبتفويض من الأطراف المعنية.
2. يقوم البنك على أساس مؤقت غير ربحي بإدارة ممتلكات النفط في جنوب إيران وبيع النفط المنتج منها.
3. تقع مسئولية بيع النفط وتوزيعه داخل إيران على عاتق الحكومة الإيرانية.
4. يتعاقد البنك الدولي لبيع كل نفط التصدير بشروط توافق عليها إيران.
5. تتم العمليات النفطية من خلال البنك وتمنح إيران البنك سلطة كاملة ومستقلة لمواصلة العمليات النفطية وتوظيف الأفراد.
6. يتعهد البنك الدولي بتوفير الأموال اللازمة لاستئناف العمليات المتعلقة بالنفط.
7. يحق لأى طرف إنهاء الاتفاق في أي وقت (Ibid,Document 159, 1952, p. 354).

بدأت المفاوضات بين بعثة البنك الدولي برئاسة غارنر وحسين بيرنيا وكيل الوزارة لشئون النفط في وزارة المالية (Ghasimi, Op.cit, p. 5) في 16 فبراير عام 1952، كما عقدوا عدة اجتماعات مع مسئولين إيرانيين مختلفين، بما في ذلك مصدق، و شارك أعضاء البرلمان الإيراني في المناقشات، التي تطرقت الى البنود التي تمت صياغتها في واشنطن (F.R.U.S, Op.cit Document 160, 1952, p. 356)، وعلى الرغم من اتفاق المجتمعين على العديد من النقاط إلا أن بعضها ظل عالقاً دون التوصل إلى اتفاق وبخاصة حول طرق التشغيل والموظفين والسعر وكمية النفط المراد بيعه وشروط البيع، ما أدى إلى فشل المفاوضات مع البنك الدولي وعودة ممثلية إلى واشنطن دون تحقيق نتيجة تذكر (International Bank, Document 285,1952, p.8)

أدى الفشل المستمر للتوصل إلى حل أزمة النفط خاصة عقب المباحثات الأخيرة مع البنك الدولي، وقناعة كل من بريطانيا وواشنطن إلى الاستنتاج أنه لا يمكن التوصل إلى حل طالما ظل مصدق على رأس الحكومة وجاءت أولى الإرهاصات في 24 مايو عندما التقى علاء حسين – وزير القضاء الإيراني، ومن الشخصيات المقربة من الشاه – مع السفير الأمريكي هندرسون (Henderson, Loy) للتباحث حول أزمة النفط، وحول إمكانية قيام الشاه بعزل مصدق، وما إذا كان هذا سيساعد في حل أزمة النفط ، بل أن وزير القضاء الإيراني ذهب أبعد من ذلك عندما سأل هندرسون عن رأيه في أنسب الأشخاص الذين يمكن أن يرشحوا لتولى منصب رئيس الوزراء خلفًا لمحمد مصدق، وعن بنود الاتفاق الذى سيكون مقبولًا لدى بريطانيا (F.R.U.S, Op.cit, Document 175, 1952 , p. 382 -383).

أدرك محمد مصدق أن هناك اتصالات بين وزير القضاء والسفير الأمريكي للتمهيد لعزله؛ فأقدم على مناورة سياسية لحشد المزيد من المؤيدين له لإحباط مخطط الشاة، وقطع الطريق أمام الغرب، فتقدم في 5 يوليو باستقالته للبرلمان، ورفضها 52 عضوًا من أصل 65 (Ibid, Document 185, 1952, p. 410)؛ ثم جاء قرار محكمة العدل الدولية المؤيد للموقف الإيراني بأن المحكمة ليس لها اختصاص في النظر في قضية تأميم النفط، ليزيد من شعبية رئيس الوزراء الإيراني ويعزز موقفه الجماهيري(Ibid, Document 187 , 1952, p. 414). الأمر الذى أجبر البريطانيين والأمريكيين على التراجع عن خطة عزله والعودة للتفاوض معه من جديد. فأجتمع مصدق من جديد مع السفير الأمريكي، ولكنه هذه المرة كان أكثر قوة، وسلمه قائمة بالمطالب الإيرانية لعرضها على الحكومة البريطانية وهي:

- تدير الحكومة الإيرانية مرافق استخراج النفط وأستغلاله دون أي رقابة من الخارج.
- ألا تضع الحكومة البريطانية أو شركة النفط الأنجلو- إيرانية أي عقبات في طريق توظيف إيران للفنيين.
- ستكون إيران مستعدة لبيع النفط إلى شركة الأنجلو– إيرانية أو إحدى الشركات التابعة لها، ولكنها غير مستعدة لبيع كامل إنتاجها إلى مشترٍ واحدٍ.
- أن تقوم إيران بتقديم طلبات التعويض إلى التحكيم الدولى (Ibid, Document 190, 1952 p. 424)، وهي المطالب التي رفضتها لندن فما كان من مصدق إلا أن أعلن عن قطع علاقة بلاده الدبلوماسية معها في 27 أغسطس، وإغلاق سفارتها في طهران (Ibid, Document 208, 1952, p. 459).

أفادت التقارير الرسمية الأمريكية في تقديرها لأزمة النفط، أن الإيرانيين غير مستعدين لأخذ زمام المبادرة في اقتراح أساس لمفاوضات مستقبلية محتملة (Ibid, Document 191,1952, p. 426) وأن الوضع في إيران أصبح أكثر خطورة، ومن الضروري اتخاذ خطوات فورية في محاولة لمنع خسارة إيران ومنع توجهها نحو المعسكر الشيوعي، لذا رأت الإدارة الامريكية ضرورة الإطاحة برئيس الوزراء الايراني (Ibid, Document 194, 1952, p. 429).

وأنعكس التوتر في علاقات إيران مع بريطانيا والولايات المتحدة على الأوضاع الداخلية في إيران؛ فقد أخذت العلاقات بين الشاه ورئيس وزراءه تزداد سوءًا خاصة مع اتهام الأخير للشاة صراحة بالتأمر عليه بالاتفاق مع ضباط الجيش المتقاعدين، كما أنه اتهم الشاه بتشجيع القبائل على الاضطرابات، ولا سيما قبائل باختياري بهدف إسقاطه (Ibid, Document 301 , 1953 , p. 674).

وازدادت هذه التوترات مع طلب محمد مصدق من الشاة أن يغادر البلاد في أقرب وقت، والبقاء في الخارج حتى يصبح الوضع في إيران أكثر استقرارًا، وسوف يتولى العرش مكانه أخيه الأصغر، وغير الشقيق غلام رضا الذى سيوضع تحت الوصاية (Ibid, Document 305, 1953, p. 281)، وهو المقترح الذي رأت فيه الدول الغربية أنه الخطوة الأولى في سبيل إلغاء الملكية في إيران، وتكرارًا للسيناريو المصري، لذا رأت الإسراع في تشجيع الانقلاب على مصدق.

حكومة زاهدي وأزمة النفط

نجح الشاه وأعوانه بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في الانقلاب على محمد مصدق وعزله من منصبه في 19 أغسطس، و تكليف فضل الله زاهدي برئاسة الوزراء في 23 أغسطس 1953 (F.R.U.S, Op.cit, Document 351, 1953, p. 759)، وعلى الرغم من هذا النجاح فقد ظلت مهمة تحقيق إتفاق حول مسألة النفط، وحل المشكلات العالقة مع شركة النفط الأنجلو – بريطانية أمرًا صعبًا؛ ومع وجود قوي أخرى في إيران تجعل من غير المرجح أن يغير رئيس الحكومة الجديد سياسات سلفه إلى حد كبير، وأنه إذا ما ظهرت أي إشارة مبكرة على التوصل لحل أزمة النفط فقد يلقى نفس مصير روزمار – رئيس الوزراء الأسبق -الذى اغتيل في اليوم التالي لاتخاذ قرار بفرض تسوية مع البريطانيين، مما يعرض إيران من جديد للوقوع في فلك الشيوعية. لذا شرعت الولايات المتحدة في وضع استراتيجية جديدة تعتمد على:

1. عدم الضغط على زاهدي للدخول في مناقشات بشأن النزاع النفطي.
2. التخطيط مع البريطانيين وشركات النفط الأمريكية الكبرى فيما يتعلق بنوع التسوية النفطية التي يجب أجراؤها (Ibid, Document 352, 1953, p. 761).
3. تقديم الدعم المالي الفوري لإيران، لدعم رئيس الوزراء الجديد، ورصدت لذلك مبلغ 60 مليون دولار لإبقاء الحكومة الجديدة مستمرة لمده عام إذا لم تكن عائدات النفط وشيكة (Ibid, Document 355, 1953. p. 767).

عينت الحكومة الأمريكية هربرت هوفر (Herbert Hoover) في 8 سبتمبر كمبعوث خاص للولايات المتحدة للتعامل مع المشاكل المتعلقة بالتسوية النفطية الأنجلو – إيرانية (Ibid, Document 363, 1953, p. 788).

والذي بدأ مهمته بالقيام بأول زيارة رسمية له لطهران في 17 أكتوبر 1953 لإجراء مباحثاته مع المسئولين هناك، وفى اللقاء الأول الذى عقد بين زاهدي وهوفر في 20 أكتوبر قدم الأخير

تقريرًا يوضح بالتفصيل الوضع فيما يتعلق بالعرض والطلب العالميين على النفط في منطقة الشرق الأوسط، وأكد زاهدي في هذا الاجتماع إنه من الصعب على أي حكومة إيرانية أن تواجه الرأي العام الإيراني إذا ما تخلت عن سيطرتها على صناعتها النفطية أو سمحت بعودة شركة النفط الأنجلو – إيرانية بشكل مباشر، و أشار إلى أن الحكومة الإيرانية يمكن أن توافق على بيع نفطها لشركات توزيع جماعية تكون من بينها شركة النفط الأنجلو – إيرانية إذا ما أرادت العودة للعمل في إيران، وهو الاقتراح الذي لاقى ترحيبًا من المبعوث الأمريكي. وانتهت هذه الاجتماعات في 25 أكتوبر بأن قدمت لجنة النفط الإيرانية تقريراً يوضح أن اللجنة وهوفر اتفقا على أن جوهر المشكلة حول ضرورة التوصل إلى صيغة توفق بين قانون التأميم الإيراني ومشاكل التشغيل العملية (Ibid, Document 377, 1953, p. 818).

يتضح من المباحثات التي عقدت بين هوفر وزاهدي أن هذا الأخير كان أكثر واقعية من محمد مصدق، الذى كان مصممًا فقط على إنهاء عمل شركة النفط الأنجلو – إيرانية دون طرح أي حلول بديلة مدفوعًا بحماسته الوطنية، أما زاهدي فقد أدرك جيدًا قوة التيار الوطني الداخلي، كما أدرك أيضًا أهمية موقع إيران الجيوسياسي، وأن الدول الغربية لن تسمح بوقوع إيران في فلك الاتحاد السوفيتي، لأن وقوعها يعنى توالى سقوط دول الشرق الأوسط الغنية بالبترول، مما يهدد بشكل مباشر المصالح الحيوية للغرب، كما أدرك جيدًا أنه لا طائل من النزاع مع شركة النفط الأنجلو – الإيرانية، وهو الأمر الذى تحول إلى نزاع مباشر مع الحكومة البريطانية التي كانت ترى في خروج إيران منتصرة من هذا النزاع هزيمة لهيبتها، ما قد يشجع بعض الدول على إلحاق الأذى بمصالحها الاقتصادية. لذا سعى زاهدي إلى طرح حلول بديلة واقعية تمكنه من حل الأزمة، وتوفير الموارد المالية اللازمة للنهوض بالدولة (Ibid, Document 379, 1953, p. 821)

وحمل هوفر الأفكار والمقترحات الإيرانية إلى لندن التي ما أن وصلها في 4 نوفمبر حتى شرع في عقد الاجتماعات مع المسئولين البريطانيين على رأسهم أنتوني إيدن – وزير الخارجية - ووليم أرمسترونج (William Armstrong) وزير الخزانة، وبولتير وزير الطاقة، بالإضافة إلى وليم فريزر (William Fraser) رئيس مجلس إدارة شركة النفط الأنجلو – إيرانية، وناقش الطرفان المقترحات الإيرانية، وعلى الرغم من موافقة لندن على اقتراح طهران بإنشاء "كارتل" للنفط في الشرق الأوسط، الا أنهم رأوا أن المفاوضات ستطول، لذا أكدوا على ضرورة عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وحتى يتمكنا من عقد مفاوضات مباشرة (Ibid, Document 379, 1953, p. 821)، وهو الاقتراح الذى لاقى ترحيبًا من الشاة، ورئيس الوزراء الإيراني، اللذان عملا جاهدين على تهيئة الرأي العام الداخلي لتقبل الأمر، وفى الرابع من ديسمبر عام 1953 أعلنت كل من لندن وطهران استئناف العلاقات الدبلوماسية الثنائية من جديد (Ibid. Document 393, 1953, p. 847).

والحقيقة أن قرار الحكومة الإيرانية بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا كانت مجازفة كبيرة وتحوى الكثير من المخاطر؛ حيث أنها كانت تتحرك ضد الرأي العام الإيراني في استئناف العلاقات دون أن تكون قادرة على إظهار بعض التقدم في اتجاه حل مشكلة النفط، وهو نهج مخالف

تمامًا للنهج الذى سلكة محمد مصدق والحكومة بهذه الخطوة كانت كمن حرق جسوره كلها فلم يعد أمامها إلا عقد اتفاق لحل أزمة النفط أو مواجهة انتفاضة عارمة في البلاد.

مع عودة العلاقات الدبلوماسية الإيرانية – البريطانية شرعت الأخيرة على الفور في دراسة المقترح الإيراني بإنشاء كارتل، وقام وليم فريزر – رئيس مجلس إدارة شركة النفط الأنجلو – إيرانية بتوجيه الدعوة لعقد اجتماع (Ibid, Document 395, 1953, p. 850) في 18 ديسمبر لممثلي ثماني شركات نفط) شركة النفط الأنجلو – إيرانية، شل، شركة البترول الفرنسية، ستاندرد أويل فرانس، ستاندرد أويل كاليفورنيا، شركة تكساس، شركة سكونى وشركة الخليج للبترول' وحضر هوفر بصفة مراقب (Ibid , Document 398, p. 855).

وتمكن ممثلو شركات النفط بعد عقد جولات من المباحثات من التوصل في 26 مارس عام 1954 إلى اتفاق حول تأسيس كارتل (Brands, 1989, p. 23)، الذى نص على أن يتم تشكيلها من شركات النفط الثمانية سابقة الذكر، وحظيت شركة النفط الانجلو – بريطانية بنسبة مشاركة فيها 4%، والشركات الأمريكية بنسبة 40%، والشركات الفرنسية بنسبة 6%، في حين ستحصل شركة النفط الوطنية الإيرانية على نسبة 50%. بدأت المفاوضات بين ممثلي الكارتل والحكومة الإيرانية في 14 أبريل، واستمرت لمدة شهرين تقريبًا، وقد دارت بشكل أساسي حول شكل الإدارة والتنظيم والجنسية ووظائف الشركات المشغلة ومدة الاتفاق. وتوصل الطرفان إلى اتفاق في 5 يوليو ينص على موافقة الحكومة الإيرانية على أن يعمل الكارتل كوكيل لشركة النفط الإيرانية، وأن تتولى التشغيل شركات هولندية، وأن تكون مدة الاتفاق 20 عامًا، أما عن باقي الوظائف فهي من نصيب الشركات البريطانية والأمريكية (Ibid, Document 476, 1954, p. 1028).

وبعد أن انتهت المفاوضات مع الكارتل بقيت خطوة أخيرة لحل أزمة النفط، تمثلت في قضية التعويض بين إيران والحكومة البريطانية، والتي بدأت على الفور بين الطرفين، بهدف تجاوز الأزمة، وخاصة من جانب إيران التي كانت مدفوعة برغبتها في تحقيق نمو اقتصادي من عائدات النفط، وكذلك وبريطانيا التي كانت مدفوعة برغبتها في عودة شركة النفط الأنجلو– إيرانية إلى إيران، واسترجاع هيبتها.

وتمكن الطرفان في 5 أغسطس من توقيع اتفاق ينص على أن تدفع إيران مبلغ 25 مليون جنية إسترليني معفاة من الفوائد على شكل عشرة أقساط سنوية متساوية تبدأ في 1 يناير عام 1957 (Ibid, Document 489, 1954, p. 1045).

وأخيراً عرضت حكومة زاهدي الاتفاقية النهائية على البرلمان في 21 سبتمبر، واستمرت مطروحة للنقاش أمام أعضاء البرلمان وأعضاء لجنة النفط، حتى حظيت في 21 أكتوبر بموافقة أغلبية 113 مقابل 5 أصوات معارضة، وامتناع نائب واحد (Ibid, Document 496, 1954 p. 1053) لينتهي بذلك فصل مهم من فصول الصراع على النفط في العالم.

الخاتمة

– تصدى محمد مصدق للتدخل الأجنبي في الشئون الإيرانية، خاصة فيما يتعلق بمجال النفط، إلا أن ذروة هذه المعارضة تمثلت في تأميم النفط الإيراني، والدخول في صراع مع شركة البترول الأنجلو– إيرانية ومن ورائها بريطانيا.

– رأت كل من بريطانيا والولايات المتحدة في هذه المعارضة تهديدًا مباشراً لنفوذهما الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط خاصة مع ظهور اكتشافات نفطية جديدة في بلدان المنطقة، وإمكانية أن تسير دول المنطقة على خطي إيران في تأميم نفطها، وهو ما دفعهما إلى الإستماته في الدفاع عن امتياز شركة البترول الأنجلو -إيرانية. مستخدمين في ذلك كافة الوسائل من تهديد عسكري وعقوبات اقتصادية، ودعم القوي السياسية المؤيدة لها في الداخل الإيراني ومشاركة كل من لندن وواشنطن بشكل مباشر في تدبير إنقلاب ضد رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق وقيام خليفته بإلغاء قرار التأميم مما سنح لهما بفرض سيطرتهما من جديد على البترول الإيراني .

المراجع العربية

– البراوي، راشد. (1968). *حرب البترول في العالم*، القاهرة، الأنجلو المصرية.

– بروكس، م. (1957). *البترول والاستعمار في الشرق، ترجمة: محمود الشنيطي*، القاهرة، دار القاهرة الحديثة.

– البكاء، طاهر خلف. (1995). صفحات من التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران 1901 – 1933، *مجلة كلية التربية*، الجامعة المستنصرية، العدد 3، العراق.

– ترزيان، بيار. (1982). *الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران*، ترجمة: فكتور سحاب، ط 1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

– خليل، نوري عبد الحميد. (1980). *التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952*، ط1، بيروت.

– رمضان، روح الله. (1984). *سياسة إيران الخارجية 1941- 1973*، ترجمة:علي حسين فياض وعبد المجيد جودي، البصرة.

– الزاوي، ناظم يونس. (2010). *التاريخ السياسي لامتيازات النفط 1901-1951*، العراق، دار دجلة.

– زكي، عبد الرحمن. (د. ت.). *الزيت في الشرق الأوسط*، دار الفكر العربي.

– السبكي، آمال. (د.ت.). *تاريخ إيران بين ثورتين 1906 – 1979*، الكويت، عالم المعرفة.

– سمبسون، انتوني. (1976). *الشقيقات السبع: شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته*، ترجمة: سامي هاشم، بيروت.

- العاني، عبد المجيد عبد الحميد. (1991). *سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران 1941-1947*، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- عبد الحميد، محمد كمال. (1959). الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ط2، القاهرة، الأنجلو المصرية.
- عبده، عيسى. (1983). *بترول المسلمين*، القاهرة، دار المعارف.
- عيسوي، شارل. (د.ت.). *التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط*، ترجمة: سعد رحمي، بيروت، دار الحداثة.
- فهمي، عبد السلام. (1973). *تاريخ إيران السياسي*، القاهرة، المركز النموذجي.
- كاتوزيان، هوما. (2014). *مصدق والصراع على السلطة في إيران*، ترجمة: الطيب الحصنى، لبنان، جداول للنشر والتوزيع.
- كمال، مظهر أحمد. (1985). *دراسة في تاريخ إيران الحديث، بغداد*، المكتبة الوطنية.
- النجار، مصطفي عبد القادر. (د.ت.). *التاريخ السياسي لإمارة عربستان*، القاهرة، دار المعارف.
- هيكل، محمد حسنين. (د. ت.). *إيران فوق البركان*، القاهرة.

References (Arabic & English)

- Abdo, Issa. (1983). *Muslim Petroleum*, Cairo, Dar Al-Maaref.
- Abdul Hamid, Muhammad Kamal. (1959). *The Middle East in the Strategic Balance*, 2nd Edition, Cairo, Anglo-Egyptian.
- Al bakaa, Taher Khalaf. (1995). Pages from the political history of oil concessions in Iran 1901-1933, *Journal of the College of Education*, Al-Mustansiriya University, Issue 3, Iraq.
- Al-Ani, Abdel-Majid Abdel-Hamid. (1991). *The policy of the United States of America towards Iran 1941-1947*, PhD thesis, College of Arts, University of Baghdad.
- Al-Barawi, Rashid. (1968). *The oil war in the world*, Cairo, Anglo-Egyptian.
- Al-Najar, Mustafa Abdel Qader. (without date). *The Political History of the Emirate of Arabistan*, Cairo, Dar Al-Maarif.
- Al-Subki, Amal. (without date). *The history of Iran between two revolutions 1906 - 1979*, Kuwait, the world of knowledge.

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 37 [2023], Iss. 9, Art. 5

- Al-Zawy, Nazem Younes. (2010). *The Political History of the Oil Concessions 1901-1951*, Iraq, Dar Dijla.
- Azimi, F. *Iran ,The Crisis of Democracy 1941-1953*. London.
- Brands, H. W. (1989). The Cairo-Tehran Connection in Anglo-American Rivalry in the Middle East, 1951-1953 , *The International History Review*11(3). Published by: Taylor & Francis, Ltd.
- Brooks, M. (1957). *Petroleum and Colonialism in the East*, translated by: Mahmoud Al-Shenety, Cairo, Dar Al-Modern Cairo.
- Bullard, Reader. (1958). *The Middle East, Apolitical Economic Survey*, London.
- Fahmy, Abdel Salam. (1973). *Iran's political history*, Cairo, the exemplary center.
- Fresharaki, Fereidum. (1979). *Development of the Iranian Oil Industry, Interational and Domestic Aspects*. U.S.A.
- Ghasimi, Reza. (2011). Iran's Oil Nationalization and Mosadegh's Involvement with the World Bank, *Middle East Journal*, 65(3). Middle East Institute.
- Gregory, L. (1959). *The shah and Persia*, Orpington Kent.
- Groseclose, Elgin. (1947). Introduction to Iran, New York.
- Heikal, Mohamad Hassanein. (without date). *Iran over the volcano*, Cairo.
- Hurewitz, Middle East Dilemmas, Tht Background of United States Policy, New York.
- Issawi, Charles. (1971). *Economic History of Iran (1800-1914)*. The University of press.
- Issawi, Charles. (without date). *Economic History of the Middle East*, translated by: Saad Rahmi, Beirut, Dar Al-Hadatha.
- Kamal, Mazhar Ahmed. (1985). *A Study in the History of Modern Iran*, Baghdad, the National Library.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol37/iss9/5

Daoud: Department of Modern Languages and Civilizations, Faculty of Huma

- Katouzian, Huma. (2014). *Mosaddegh and the Struggle for Power in Iran*, translated by: Al-Tayeb Al-Hosni, Lebanon, tables for publication and distribution.
- Khalil, Nouri Abdel Hamid. (1980). *The Political History of Oil Concessions in Iraq 1925-1952*, 1st edition, Beirut.
- Lenczowski, G. (1980). *The middle East In World affairs*. Fourth Edition, London.
- Mansfield, P. (1980). *The Middle East: A Political and Economic Survey*, London.
- Marsh, Steve. (1998). The Special Relationship and the Anglo-Iranian Oil Crisis, 1950-4 , *Review of International Studies* , 24(4). Cambridge University Press.
- Nirumand, B. (1969). *Iran the New Imperialism in Action* , U.S.A.
- Ramadan, Roh Allah. (1984). *Iran's foreign policy 1941-1973*, translated by: Ali Hussein Fayyad and Abdul Majeed Judy, Basra.
- Razw , Akhtar Adil. (1953). The Anglo -Iranian Oil Dispute, *Pakistan Horizon*. 6(2). Published by: Pakistan Institute of International Affairs.
- -Shwadran, B. (1984). *The middle East: Oil and The Great Power*. New York.
- Simpson, Anthony. (1976).*The Seven Sisters: The Major Oil Companies and the World They Made*, Translated by: Sami Hashem, Beirut.
- Staples, Amy L. S. (2002). Seeing Diplomacy Through Bankers' Eyes: The World Bank, the Anglo-Iranian Oil Crisis and the Aswan High Dam , *Diplomatic History*, 26(3). Oxford University Press,
- Stocking, G.W. (1971). *Middle East Oil A Study in Political and Economic Controversy* , London.
- Sutton, L. P. Elwell. (1955). *Persian Oil: A Study in Power Politics*, London.

Published by Arab Journals Platform, 2023

- Terzian, Pierre. (1982). *Oil prices, revenues, and contracts in the Arab countries and Iran*, translated by: Victor Sahab, 1st edition, Beirut, The Arab Institute for Studies and Publishing.
- Zaki, Abdul Rahman. (without date). *Oil in the Middle East*, Dar Al-Fikr Al-Arabi.

British documents

Foreign Office (London)

- F.O, 371 / 52713. British Ambassador to the Foreign Office, 20 May. 1946.
- F.O, 371 / 82306. Iran, Annual Review For 1949, Janury, 12. 1950.
- F.O ,371/82377. Minute by P.E. Ramsbotham, 22 Nov. 1950.

American documents

- Foreign Relations of The United States, 1952 -1954, Iran, Document 2, 1951-1954, Volume X, The Ambassador in Iran (Grady) to the Department of State, TEHRAN, January 23, 1951.
- ……. , Documents 5, 12, 18, 21, 22, 29, 35, 42, 46, 52, 56, 65, 66, 68, 72, 76, 85, 89, 92 , 93, 101, 105, 108, 109, 115, 120, 122, 123 .
- F. R. U. S, 1952–1954, Iran, Document140, 1951–1954, Volume, 1952. Documents 144, 159, 160, 175, 185, 187, 190, 191, 194, 208.
- F. R. U. S, 1952–1954, Iran, Document 301, 1951–1954, Volume, 1953, Documents 305, 351, 352, 355, 363, 377, 393, 395, 398.
- F. R. U. S, 1952–1954, Iran, Document 301, 1951–1954, Volume, 1954, Documents 476, 489, 496.

United Nations documents

- Year Book of the United Nation, 1951, New York.
- Year Book of the United Nation, 1952, New York.
- United Natio , Department of Political and Security Coucil Affairs, Generale Political divisione, series 188, box 5, file 13, reports No. 338, 2 May 1953.

World Bank Documents

- International Bank For Reconstruction and Development Washington, D.C, Document no.285, April 3, 1952.